الصباح الدولية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4533 | الإثنين | 5 رمضان 1444 هـ | 27 مارس 2023 م | السنة الخامسة عشرة

واشنطن تريد رئيساً غير فاسد للبنان.. يعمل مع «الجميع»

«وكالات» : قبل أن تتوجّه مساعدة وزير الخارجية الأمريكية برباره ليف إلى لبنان، وضعت الإدارة الأمريكية هدفين رئيسيين للزيارة.

فبحسب مصادر الحكومة الأمريكية يقوم الهدفان على إظهار الاهتمام الأمريكي الدائم بلبنان واللبنانيين، والهدف الثاني حمل رسالة إلى الزعماء الذين ستلقاهم، لتبلغهم ضرورة العمل بسرعة على انتخاب رئيس للجمهورية، وتشكيل حكومة تقوم بالإصلاحات الضرورية التي يطالب بها اللبنانيون.

ربما نجحت مساعدة وزير الخارجية الأمريكي بمهمتها لجهة إيصال الرسالتين، لكن يبقى من المهم النظر إلى ما يتحكّم بالسياسة الأمريكية تجاه لبنان، خصوصاً ما تقبل به واشنطن وما ترفضه، خصوصا عندما يتعلق الأمر برئيس يدعمه الثنائي الشيعي.

فلقد اعتبرت إدارة الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن منذ العام 2021 أن الهدف الأساسي لسياستها في لبنان هو الطلب من اللبنانيين الوصول إلى حلول، لكنها لم تقل يوماً إنها تملك حلولاً، أو أنها ستحاول من خلال دبلوماسيتها أو نفوذها الوصول إلى هذه الحلول.

وما يمنع الإدارة الأمريكية الحالية من ذلك، هو اقتناعها بأن ليس لديها مصالح حيوية في لبنان وبرنامج زمني مضطرة لتطبيقه.

لكن أول ما يأتي على لسان الأمريكيين لدى التحدّث عن لبنان هو تعبير «الهدوء»، فالتحديات العديدة على الساحة الدولية خصوصاً في شرق أوروبا والمحيط الهادي يدفع الإدارة الأمريكية إلى طلب الهدوء في مناطق أخرى من العالم مثل الشرق الأوسط، ولبنان من أصغر هذه الدول في المنطقة، لاسيما ألا أحد في واشنطن يريد، أو يستطيع بذل الجهد والوقت على «مشكلة في لبنان قد تتحوّل إلى أزمة».

كذلك، يعتبر المسؤولون الأمريكيون، وهذا قبل زيارة برباره ليف وبعدها، أن المطلوب هو أن يسعى اللبنانيون إلى إعادة عمل الدولة إلى مساره الطبيعي بانتخاب رئيس يعمل مع الحكومة العتيدة على تبني «إصلاحات يريدها اللبنانيون».

ومن الصحيح القول إن المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية يريدون هذه الإصلاحات أيضا، فالبنك الدولي وصندوق النقد والدول التي تساهم في ميزانيتهما مستعدون لتقديم المساعدات، فقط لو أنجزت الحكومة اللبنانية تلك «الإصلاحات»، ويعني ذلك الإصلاحات في أجهزة الدولة ومنع الهدر وإصلاح قطاع الطاقة بكل متطلباته، ليتمكن لبنان من تلقي الكهرباء والغاز من مصر وسوريا من دون أن تستفيد «عصابات الطاقة» في البلدين من هذا المشروع الذي يبدأ في مصر ويمرّ عبر الأردن وسوريا وصولا إلى لبنان.

إلى ذلك، يشدد الأمريكيون كثيراً على أن هدفهم في لبنان يبقى الاستقرار والسيادة، ولدى السؤال أكثر عن التفاصيل يقول المسؤولون إنهم يشعرون بالمآسي التي مرّ بها اللبنانيون، وأنهم مستعدون للمساعدة للخروج من النفق، ومساعيهم الحالية تقوم على التعبير عن المشاعر والتدخّل حين يكون الأمر مناسباً.

من اللافت أن إدارة الرئيس الأمريكي الحالي تعتبر أن تدخل الولايات المتحدة في التوصل إلى اتفاق بين لبنان وإسرائيل على الحدود البحرية يأتي في هذا السياق، أي التدخل عند الضرورة ولو حصلت ضرورة مرة ثانية لتدخّلوا مرة ثانية.

كما يدعو الأمريكيون إلى التوصل إلى نتائج في التحقيق بانفجار المرفأ وسيتابعون التعاون ومساعدة الجيش اللبناني وقوى الأمن.

لكنهم يريدون الأخذ بعين الاعتبار أن سيادة لبنان مسألة مهمة ولا يجب المسّ بها.

ويجب التوقّف عند هذه المقولة الأمريكية، فهم يطبّقونها لدى التحدّث عن انتخابات رئاسة الجمهورية، فهم لا يريدون التحدّث عن أي دور في اختيار الرئيس العتيد ويعتبرون أن تبني اسم مرشّح من قبلهم هو خرق للسيادة اللبنانية وهذا ما لا يريدونه.

كما أن بعض العاملين في الإدارة الأمريكية وفي جلسات خاصة يضحكون لدى التحدث عن دعم المرشحين الرئاسيين ويقولون إن هذا الموضوع متروك للفرنسيين.

إلى ذلك، يكتفي الأمريكيون لدى التحدّث إلى «العربية.نت» عن ترشيح حزب الله وحركة أمل لـ سليمان فرنجيه بالقول «إنهم لا يتدخلون في الأسماء لكنهم يشددون على أن الإدارة الأمريكية ستفصل بين شخص الرئيس ومن يؤيّده للرئاسة ولا يعتبرون أن علاقة فرنجيه بـ حزب الله المصنّف تنظيماً إرهابياً أمر يعيق التعامل مع فرنجيه أو من هم في خانته».

بل يشيرون إلى أن التعامل مع حزب الله أمر منفصل، فالولايات المتحدة ستتابع سياسة العقوبات ضده وستحاول مكافحة نشاطاته وتمويله.

لكن ما يريده الأمريكيون من اللبنانيين الآن هو انتخاب رئيس للجمهورية ومواصفاته على الشكل التالي: «غير منخرط في الفساد، ويستطيع أن يوحّد اللبنانيين ويستطيع العمل مع كل الأطراف لتنفيذ الإصلاحات، ويستطيع أن يعمل أيضاً مع دول العالم العربي والأسرة الدولية».

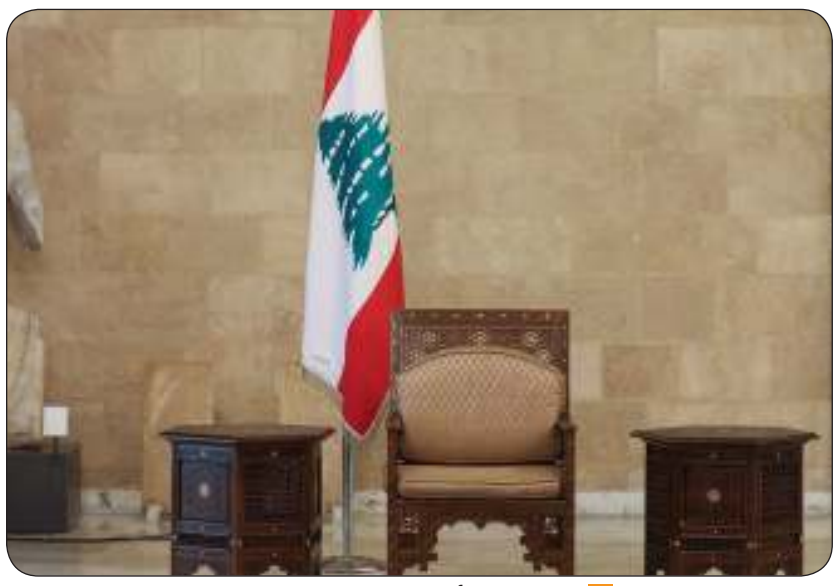
من القصر الرئاسي اللبناني في بعبدا

التعاون الخليجي: فلسطين قضية العرب والمسلمين الأولى

أعلام مجلس التعاون الخليجي

«وكالات» : بعث وزراء خارجية التعاون الخليجي رسالة لوزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن السبت، أدانوا فيها تصريحات وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، حول إزالة بلدة «حوارة» الأردنية من الخريطة، وإنكار وجود الشعب الفلسطيني.

وفي بيان للوزراء، أكدّ أمين مجلس التعاون الخليجي جاسم محمد البديوي، أن الرسالة الموجهة إلى وزير الخارجية الأمريكي تجسد موقف قادة دول المجلس بشأن قضية فلسطين.

كما شدد البديوي على أن قضية فلسطين هي «قضية العرب والمسلمين الأولى».

ودعا البيان أمريكا إلى تحمل مسؤولياتها في الرد على كافة الإجراءات والتصريحات التي تستهدف الشعب الفلسطيني.

وحثّ الإدارة الأمريكية على القيام بدورها للتوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

أتت هذه التطورات بعدما صوّت أغلبية أعضاء مجلس النواب الأسبوع الماضي، بالموافقة على مقترح بطرد السفير الإسرائيلي من الأردن على خلفية أزمة الخريطة والتصريحات العنصرية التي أدلى بها الوزير الإسرائيلي.

كما استدعت وزارة الخارجية الأردنية الاثنين الماضي، السفير الإسرائيلي في عمّان احتجاجاً على استخدام وزير المالية اليميني المتطرف، خريطة لإسرائيل تضم الأردن والأراضي الفلسطينية، فضلا عن تصريحات أنكر فيها «وجود شعب فلسطيني أو ثقافة فلسطينية».

وكان سموتريتش اعتبر خلال إحياء ذكرى وفاة الناشط الفرنسي-الإسرائيلي المقرّب من اليمين الإسرائيلي جاك كوبفر، في باريس يوم الأحد الماضي، أنه «لا يوجد فلسطينيون لأنه لا يوجد شعب فلسطيني»، وفق ما جاء في مقطع مصوّر تمّ تداوله عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

كما أضاف الوزير الذي أثار قبل نحو أسابيع ضجة وإدانة دولية إثر دعوته إلى «محو» بلدة حوارة الفلسطينية، «بعد 2000 عام في المنفى يعود شعب إسرائيل إلى دياره».

وتوجه سموتريتش بكلامه هذا فيما اعتلى منصة، زينت بخريطة كتب عليها بالعبرية «خارطة أرض إسرائيل» مع ضم الأردن إليها.

ما أثار موجة انتقادات أردنية وفلسطينية، كما استدعت تصريحات العنصرية تجاه الفلسطينيين إدانات عربية وأمريكية وأوروبية.

البرهان: سنبني جيشاً في السودان لا يتدخل بالسياسة

عبد الفتاح البرهان

«وكالات» : فيما يترقب السودانيون حلاً قريباً خلال الأيام المقبلة، نبه رئيس مجلس السيادة، عبد الفتاح البرهان، إلى أن المرحلة الراهنة في البلاد معقدة ولا يمكن تجاوزها بسهولة، إلا أنه أكد السعي لبناء جيش وقوات أمنية لا تتدخل في السياسة.

وقال خلال جلسة ورشة عمل الإصلاح الأمني والعسكري التي تنظمها القوى الموقعة على الاتفاق الإطاري بالتعاون مع الآلية الثلاثية، أمس الأحد، إن القوات الأمنية تسعى لتمكين أي سلطة مدنية قادمة من أن تكون القوات المسلحة تحت إمرتها.

كما شدد على وجوب السعي إلى بناء قوات أمنية مهنية ووقف استغلالها في السياسة، مؤكدا أن القوات المسلحة لن تقف حجر عثرة أمام إصلاح الدولة.

ودعا القوى الرافضة للعملية السياسية إلى الاطلاع على مقترحات الإصلاح العسكري والأمني، لافتاً إلى أنه سيخدم التحول الديمقراطي في البلاد.

من جهته، شدد نائب رئيس مجلس السيادة، وقائد قوات الدعم السريع، محمد حمدان دقلو، في كلمته على وجوب أن يخرج السودان من كل أشكال الفوضى، داعيا إلى أن يشمل الإصلاح كافة أجهزة الدولة. وأكد أن هدف الجميع الوصول إلى جيش مهني موحد، مضيفا أن قوات الدعم السريع أنشأت وفقا لقانون ينظم عملها.

في حين حذر ممثل القوى الموقعة على الاتفاق الإطاري في السودان، خالد عمر يوسف من وجود جهات عديدة تعمل للوقيعة بين المدنيين والعسكريين. ونبه من « فرض تصنيف يقسم البلاد لمعسكرين لا يلتقيان وهو تصنيف مضلل وزائف»، وفق تعبيره.

كما شدد على أن محاولات ترسيخ هذا التصنيف مستمرة بهدف «تقسيم الصف الوطني وإضعافه وإضعاف البلاد بصورة عامة». وأكد أن «المشروع الذي يجمع القوى السياسية اليوم هدفه جيش حديث قوي مهني قومي واحد موحد للبلاد».

يشار إلى أن هذه الورشة تعتبر الأخيرة ضمن ورش ضرورية قررها الاتفاق الإطاري الموقع في ديسمبر الماضي، بين المكون المدني والعسكري، من أجل إجراء نقاشات معمقة حول خمس قضايا من ضمنها الإصلاح الأمني والعسكري.

فيما من المنتظر أن تضمن توصيات هذه الورشة التي تستمر حتى الأربعاء المقبل، في ورقة الاتفاق النهائي قبل التوقيع عليها في الأول من أبريل القادم .

وتستند عملية الإصلاح الأمني والعسكري على عدة مبادئ أقرها اجتماع للقوى الموقعة على الاتفاق الإطاري بحضور المسهلين في الخامس عشر من الشهر الجاري، أهم تلك المبادئ هي خروج الجيش والقوى النظامية الأخرى من الحياة السياسية والعمل الاقتصادي والاستثماري بالإضافة إلى تنقية المؤسسة العسكرية من عناصر نظام الرئيس السابق عمر البشير، ودمج قوات الدعم السريع والحركات المسلحة في الجيش وفقاً لجداول زمنية يتم الاتفاق عليها.

مباحثات في طرابلس.. لتشكيل قوة من الشرق والغرب

«الطاقة الذرية» : العثور على اليورانيوم المفقود في ليبيا

«وكالات» : فيما تتواصل الجهود الدولية الإقليمية من أجل إخراج ليبيا من مأزقها السياسي، تحتضن العاصمة الليبية اجتماعاً أمنياً هاماً.

فقد أفادت مصادر أمس الأحد بأن رئيس أركان الجيش الليبي عبد الرزاق الناظوري وصل إلى طرابلس، يرافقه أعضاء من لجنة 5+5 من أجل استكمال المباحثات التي جرت في تونس خلال الأيام الماضية برعاية الأمم المتحدة

كما أشارت المصادر إلى أن أهم الملفات التي ستناقش في الاجتماع هو إنشاء قوة مشتركة بين الشرق والغرب والجنوب وتأمين الانتخابات.

إلى ذلك، أكدت أن هذا الاجتماع يلقي دعماً أميركياً كبيراً.

وكان اجتماعا سابقا ضم، مطلع الشهر الحالي، رئيس الأركان العامة بحكومة الوحدة الوطنية محمد الحداد، والناظوري، أكد على أهمية المضي قدما في توحيد المؤسسة العسكرية الليبية.

كما أعلن في حينه تشكيل قوة مشتركة كخطوة أولى لحماية الحدود، وتبني مشروع وطني لاستيعاب الشباب وإدماجهم في مؤسسات الدولة.

من طرابلس

يشار إلى أن محادثات إعادة توحيد المؤسسة العسكرية في البلاد، كانت تعثّرت أكثر من مرة على الرغم من الدعم والوساطات الدولية من الأطراف المعنية بالشأن الليبي. واصطدمت بعدة عراقيل، أهمها الخلاف حول منصب القائد الأعلى للجيش، بالإضافة إلى غياب كامل للثقة، ورفض الميليشيات التخلي عن سلاحها.

من ناحية أخرى قالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية للدول الأعضاء في بيان إن أغلب خام اليورانيوم الطبيعي المركز البالغ وزنه 2.5 طن تقريباً الذي أعلن عن فقده في الآونة الأخيرة من أحد المواقع في ليبيا عُثر عليه في الموقع نفسه.

وكانت الوكالة قد أبلغت دولها الأعضاء في بيان سري بأن عشرة براميل تحتوي على خام اليورانيوم الطبيعي المركز اختفت من موقع ليبي لا يخضع لسيطرة الحكومة.

ورغم أن اليورانيوم المفقود كان أقل من الكمية اللازمة لصنع قنبلة نووية وكان يستلزم خضوعه للتحويل والتخصيب من أجل صنع قنبلة نووية، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قالت في ذلك الوقت إن فقدانه «قد يمثل خطراً إشعاعياً، فضلاً عن المخاوف التي تهدد الأمن النووي».

وورد في بيان الجمعة أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أجرت تفتيشا يوم الثلاثاء واكتشفت أن «كمية ضئيلة نسبياً من خام اليورانيوم المركز ما زالت مفقودة». جاء ذلك في متابعة لبيان صدر من ليبيا الأسبوع الماضي وأفاد بالعثور على براميل خام اليورانيوم المركز بالقرب من المخزن الذي أخذت منه في جنوب ليبيا.

وأضافت الوكالة: «خلال التفتيش، لاحظ مفتشو الوكالة أن البراميل التي لم تكن موجودة في الموقع المعلن عنه في وقت التفتيش السابق قد أعيدت وتُركت على مقربة من هذا الموقع».

وتابعت قائلةً: «أكد مفتشو الوكالة على أن هذه البراميل تحتوي على خام اليورانيوم الطبيعي المركز وشهدوا إعادة نقلها الى الموقع المعلن عنه لتخزينها».